

«صدمة جبيل ودير القمر كانت قوية جداً على عون»

صقر: فضائح نحاس هزت صورة «الاتصالات» والدولة

وتحقيقات؟».

وقال: «لقد تقدمت بسؤال وأسألكم باستجواب الوزير، كما سأطالب بنزع الثقة عنه استناداً للمادة ٢٨، وإذا مر ١٥ يوماً ولم يجب فيحق لي طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في هذا الموضوع، وإذا لم يدع رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله اللجنة إلى الاعتقاد فسأعتبر أنه يخفي أمراً ما في موضوع تقرير وزارة الاتصالات، وكذلك الأمر إذا لم يحضر الوزير شربل نحاس للاستماع إليه». وشدد على أن «المصالحات لا تقوم على منافقات، بل على مصارحات واحترام القانون، وبالتالي على كل من ينادي بشعار الإصلاح والتغيير أن يتفضل ويطلبه». وذكر بأن النائب علي حسن خليل قدم سؤالاً إلى الوزير نحاس حول مخالفته القانون ٤٣١ الذي صدر في العام ٢٠٠٨، وذلك عندما حجب عن الهيئة الناظمة للاتصالات صلاحيتها ولم تعط الحقوق للموظفين، وسأله خليل ما هي الدوافع لذلك، محذراً من أن الأمر سيحول إلى استجواب، ولم يجب الوزير حتى الآن، ولذلك استقال رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات.

واستغرب صقر في حديثه إلى موقع «ناو لبيانون» اعتبار رئيس كتلة «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون أن السبب وراء عدم حصول توافق حول الانتخابات البلدية في بيروت هو الإستئثار، قائلاً: «غريب كيف لم يلاحظ الجنرال عدم صمود تحالفه مع حليف حليفه في استحقاق الانتخابات النيابية واليوم في استحقاق الانتخابات البلدية، تماماً كما لم يستطع أن يجري تفاهماً مع خصمه الرئيس سعد الحريري».

وتساءل «ألم يلاحظ الجنرال عون أنه حتى مع حليفه الذي تحوّل إلى صديقه لم يستطع التفاهم؟ وكذلك الأمر ألم ير كيف أن حليفه الأساس حزب «الطاشناق» تركه في بيروت تماماً كما فعل الرئيس نبيه بري في ظل حياض إيجابيه من «حزب الله» لكي يُترك في النهاية منفرداً في العاصمة؟ وكيف يعقل أن كل هذه القوى مخطئة ومستأثرة والعماد عون هو وحده على حق؟».

وأعرب عن اعتقاده بأن «صدمة جبيل كانت قوية جداً بقدر صدمة دير القمر، إلى درجة أننا نشهد اليوم حالة غليانية من العماد عون ضد الجميع، الخصم وحليف الحليف والصديق وصولاً إلى أقرب الحلفاء»، لافتاً إلى أن «هذا الغليان انتهى بتوجيه سهام الإتهام إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان باستخدام الأجهزة الأمنية في معارك إنتخابية».

وخاصب عون بقوله: «ما هكذا تدار السياسة يا جنرال ولا هكذا يواجه الزعماء ولا حتى السياسيون العاديون الهزائم الإنتخابية».

جدد عضو كتلة «لبنان أولاً» النائب عقاب صقر مطالبته بدعوة لجنة الإعلام والاتصالات إلى الاعتقاد لمعالجة ما كان أثاره في سؤاله إلى وزير الاتصالات شربل نحاس عن الاتفاق الأمني وما أثير من فضائح ادت إلى «هز صورة الوزارة والدولة على السواء».

وقال في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب أمس: «هذا القطاع حيوي وضروري يوصف بأنه نطق لبنان. من هنا، اعتقد أن علينا أن نعقد لجنة الإعلام والاتصالات بالسرعة المطلوبة». وشدد على «اننا نتابع هذه القضية، والشائعات الإعلامية التي تقول اننا تخلينا عنها عارية من الصحة، اضع الى اننا سنتابع قضية وصول الوفد الامني الاميركي الى المصنع».

وطالب النواب الذين أثاروا القضية الاخيرة بـ«التوجه إلى لجنة تحقيق برلمانية فنرى اذا كان هناك تنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية لجهة الامن العام او امن المطار، او اذا حصل تنسيق مع مخابرات الجيش او مع وزارة الداخلية والبلديات او مع وزارة الدفاع (...). نريد ان نعرف اذا كان هناك خرق لسيادة لبنان او مجرد إشارات اعلامية في محاولة للتشويش على أجهزة الدولة».

ولفت مجلس الوزراء قبيل اجتماعه أمس لمناقشة الهيئة الناظمة للاتصالات واستقالة رئيسها، إلى «خرق واضح من وزارة الاتصالات للمرسوم ٤٣١ الذي صدر عن مجلس النواب في العام ٢٠٠٢ وأعطى هذه الهيئة صلاحيات لم يراعها وزير الاتصالات، اضع الى ذلك عدم صرف رواتب الموظفين»، مطالباً بتطبيق المرسوم المذكور «حتى لا يبقى الانحراف القانوني قائماً».

واكد صقر في حديثه إلى «أخبار المستقبل» أنه لن يتنازل عن طلب تأليف لجنة تحقيق برلمانية لكشف ملامسات قضية اللجنة الفنية للاتصالات المتعلقة بالاتفاقية الأمنية، وتبيان كل الحقائق أمام الرأي العام، لافتاً إلى أن لجنة الاتصالات «انتقلت في هجومها على التقرير الفني لوزارة الاتصالات من مسألة التخصيص إلى التعقب والحيثيات الدستورية، ثم إلى خرق البروتوكول».

أضاف: «لدي بيان صادر عن مكتب نحاس، إضافة إلى محضر اجتماع اللجنة الفنية، الذي يشير إلى أن الاجتماع تم مع مهندسين في شركتي الخلوي، وفيه تذييل باسم مهندسين وضابط، ولكن لم يحمل المحضر أي توقيع؟». وتساءل «لماذا أزيل اسم المهندس كمال فرحات من المحضر ووضع اسم في غيره في تقرير اللجنة الثانية؟ ولماذا لم يرد عن كل ذلك لا بالنفي ولا بالتأكيد؟ ولماذا إذاً هناك لجان نيابية